مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

سياسات دولة الكويت الأمنية غير العسكرية في ظل نظرية أمن الدول الصغيرة

إعداد:
أ. نور خالد صباح

سلسلة الإصدارات الخاصة
(سلسلة علمية)
العدد (٥٢)

الكويت - ٢٠٢١م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

سياسات دولة الكويت الأمنية غير العسكرية في ظل نظرية أمن الدول الصغيرة

إعداد
أ. نور خالد صباح
باحثة في العلوم السياسية

سلسلة الإصدارات الخاصة
(سلسلة علمية)
العدد (٥٢)

الكويت
٢٠٢١م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢١

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا. كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس. كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق. دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية. دولة الكويت

د. غالب محمد العصيمي
وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة
وزارة الإعلام. دولة الكويت

المحتـويـات	رقم الصفحة

- ملخص ١١
- مدخل الدراسة ١٣
- أهمية الدراسة ١٣
- إشكالية الدراسة ١٣
- الأسئلة الفرعية ١٤
- أهداف الدراسة ١٤
- فرضية الدراسة ١٥
- حدود الدراسة ١٥
- منهجية الدراسة ١٥
- **الفصل الأول: قراءة في نظرية أمن الدول الصغيرة** ١٧
- المبحث الأول: تطور نظرية أمن الدول الصغيرة ١٩
- المبحث الثاني: مواجهة التهديدات الأمنية للدول الصغيرة ٢٢
- **الفصل الثاني: سياسات الكويت الأمنية غير العسكرية** ٢٥
- المبحث الأول: سياسة الحياد والتوازن ٢٧
- المبحث الثاني: سياسة الثقة والاستقلالية ٣١
- المطلب الأول: سياسة الثقة ٣١
- المطلب الثاني: سياسة الاستقلالية ٣٢

المحتـويـات	رقم الصفحة

ـ الفصل الثالث: سُبُل تحقيق سياسات الكويت الأمنية غير العسكرية.... ٣٥

ـ المبحث الأول: الوساطة..... ٣٧

ـ المبحث الثاني: المساعدات الاقتصادية..... ٤٠

ـ الخاتمة..... ٤٥

ـ الأشكال..... ٤٣

ـ المراجع العربية..... ٤٩

ـ المراجع الأجنبية..... ٥٢

ـ الملخص الإنجليزي..... ٥٥

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

ملخص:

تنطلق هذه الدراسة من خلال تحليل سياسات دولة الكويت الأمنية غير العسكرية في ظل نظرية أمن الدول الصغيرة. وتبحث السبل الدبلوماسية التي تحقق هذه السياسات بهدف الحفاظ على أمنها إقليمياً ودولياً وذلك في الفترة بين عامي ٢٠١٥ -٢٠٢١م. وبيان مدى إدراك دولة الكويت لإمكاناتها وقدراتها كدولة صغيرة في النظام الدولي للمساهمة في تعزيز هذه السياسات الأمنية غير العسكرية على المستويين الإقليمي والدولي. تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية :

أولاً: قراءة في نظرية أمن الدول الصغيرة ونظريات أُخرى مثل القوة الناعمة لجوزيف ناي لمناقشة مكامن القوة لدى الدول الصغيرة في المحافظة على أمنها إقليمياً ودولياً. إضافة إلى مناقشة سلوك الدولة الخارجي الذي يُعد جانب مهم من جوانب تعزيز أمنها ومركز ثقلها في المشهد الجيوسياسي المتطور. إلى جانب تسليط الضوء على بعض السبل الدبلوماسية العملية لدرء ومواجهة التحديات التي تواجه الدول الصغيرة.

ثانياً: التركيز على بحث وتحليل سياسات دولة الكويت الأمنية غير العسكرية المتمثلة بسياسة التوازن والحياد التي تبنتها الكويت كأحد المرتكزات الأساسية في النظام الدولي، وسياسة الثقة والاستقلالية التي أكسبت الدولة حضورها الإقليمي والعالمي. كل ذلك جعل دولة الكويت تتميز بإثبات دورها كوسيط محايد موثوق ومستقل في كثير من المواقف والأزمات.

ثالثاً: بحث السبل الدبلوماسية لتحقيق سياسات دولة الكويت الأمنية غير العسكرية إقليمياً ودولياً. تمثلت هذه السبل بأحد أهم مبادرات صنع

السلام في مجال إدارة النزاع والعمل الإنساني. حيث لعبت دولة الكويت دور دبلوماسية الوساطة الذي كرسته الدولة طيلة عقود.إضافة إلى دور لا يقل أهمية عن الدور الأول بتقديمها المساعدات الاقتصادية الخارجية للدول حول العالم منذ استقلالها عام ١٩٦١م حتى اليوم في ظل الإدارة الحكيمة. مما جعل دولة الكويت تحظى بمكانة مميزة في نشر قيمة وثقافة العمل الإنساني.

نتيجة لكل ذلك استطاعت دولة الكويت أن تظهر كنموذجاً لافتاً في السياسة الخارجية كدولة صغيرة في النظام الدولي. وأن تكن على دراية كافية بكافة الظروف والتحديات الأمنية من حولها للتأكيد على مدى قدرتها في أن تنتهج سياسات أمنية غير عسكرية لتحقيق مستويات أفضل في سياستها الخارجية.

مدخل الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من تحليل سياسات دولة الكويت الأمنية غير العسكرية من خلال بحث سياسة التوازن والحياد وسياسة الثقة والاستقلالية، في ظل النظرية اللاتقليدية لأمن الدول الصغيرة، وبحث سُبُل تحقيق هذه السياسات الأمنية إقليميًّا ودوليًّا من خلال دور الوساطة الذي كرسته الكويت طيلة عقود إلى جانب تقديمها المساعدات الاقتصادية الخارجية للدول حول العالم منذ استقلالها عام ١٩٦١.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على السياسات الأمنية غير العسكرية التي تحوزها دولة الكويت بعيدًا عن سياسات ونظريات القوة والأمن الجماعي القائم على المنظومة العسكرية، حيث كرَّست العديد من الدراسات جهدها؛ لبحث الدولة من خلال نظرية أمن الدول الصغيرة بتركيزها على الجانب العسكري وأمنها القومي باستخدام القوة، أو الموارد الاقتصادية، أو التكنولوجية أو غيرها من موارد الدولة المختلفة.

لذا تبحث الدراسة من خلال النظريات الدولية وخاصة نظرية أمن الدول الصغيرة قدرة دولة الكويت وثباتها في العمل ضمن السياسات الأمنية غير العسكرية، والسُّبُل الدبلوماسية التي تحقق هذه السياسات، بهدف الحفاظ على أمنها محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة من خلال نظرية أمن الدول الصغيرة الوقوف عند سياسات دولة الكويت الأمنية غير العسكرية ودراساتها وتحليلها وسُبُل

تحقيقها، لذا فالسؤال الرئيس لهذه الدراسة هو: ما قدرة دولة الكويت على ثبات سياساتها الأمنية غير العسكرية وسُبُل تحقيقها إقليميًّا ودوليًّا في ظل نظرية أمن الدول الصغيرة؟

الأسئلة الفرعية:

١ـ كيف يُمكن أن نقرأ نظرية أمن الدول الصغيرة؟

٢ـ كيف تميزت دولة الكويت كدولة صغيرة في المجتمع الدولي بثبات سياسة التوازن والحياد كسياسة أمنية غير عسكرية؟

٣ـ ما العوامل التي ساعدت دولة الكويت كدولة صغيرة في المجتمع الدولي لبناء سياسة الثقة والاستقلالية كسياسة أمنية غير عسكرية؟

٤ـ كيف حققت دولة الكويت سياساتها الأمنية غير العسكرية من خلال دور الوساطة؟

٥ـ ما مدى تأثير المساعدات الاقتصادية الخارجية كأحد السُّبُل التي اتبعتها دولة الكويت في تحقيق سياساتها الأمنية غير العسكرية؟

٦ـ إلى أي مدى عبرت نظرية أمن الدول الصغيرة عن السياسات الأمنية غير العسكرية لدولة الكويت إقليميًّا ودوليًّا؟

أهداف الدراسة:

١ـ محاولة قراءة نظرية أمن الدول الصغيرة.

٢ـ بيان مدى تميُّز دولة الكويت كدولة صغيرة في المجتمع الدولي في ثبات سياسة التوازن والحياد كإحدى السياسات الأمنية المتبعة.

٣ـ محاولة الوقوف على العوامل التي ساعدت دولة الكويت كدولة صغيرة في المجتمع الدولي في بناء ثقتها واستقلاليتها كإحدى السياسات الأمنية المتبعة.

٤. دراسة مدى تحقيق دولة الكويت لسياساتها الأمنية غير العسكرية من خلال دور الوسيط.

٥. معرفة مدى تأثير المساعدات الاقتصادية الخارجية التي تتبعها دولة الكويت كأحد السُّبُل لتحقيق سياساتها الأمنية غير العسكرية.

٦. تحليل قدرة دولة الكويت على ثبات سياساتها الأمنية غير العسكرية وسُبُل تحقيقها إقليميًّا ودوليًّا في ظل نظرية أمن الدول الصغيرة.

فرضية الدراسة:

إدراك دولة الكويت لإمكاناتها وقدراتها كدولة صغيرة في النظام الدولي ساهم في تعزيز وثبات سياساتها الأمنية غير العسكرية وتحقيقها على المستويين: الإقليمي والدولي.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** ٢٠١٥ - ٢٠٢١.

حيث ارتأينا أن تكون الدراسة حديثة في ظل السنوات الأخيرة بتوالي حكم الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد رحمه الله، وحكم الشيخ نواف الأحمد حفظه الله.

- **الحدود المكانية:** دولة الكويت/ المستوى الإقليمي/ المستوى الدولي.

منهجية الدراسة:

دراسة حالة، «دولة الكويت نموذجًا»، حيث تعتمد هذه الدراسة على نظرية أمن الدول الصغيرة؛ لبحث سياسات دولة الكويت الأمنية غير العسكرية وسُبُل تحقيقها إقليميًّا ودوليًّا.

الفصل الأول

قراءة في نظرية أمن الدول الصغيرة

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

يُعَدُّ تحديد معالم الدول وخاصة ما يهمنا هنا الدول الصغيرة (Small States)، وهذا أمراً مهماً للغاية في ظل النظام الدولي لمعرفة تحدياتها الرئيسة في المجالات المتعددة منها الأمن العسكري وغير العسكري - وهو ما يهمنا - والمعوقات التي تواجهها في ذلك، لتعمل بعد ذلك على تحديد سلوك سياستها الخارجية في المشهد الجيوسياسي (Geopolitics) المتطور.

المبحث الأول:
تطور نظرية أمن الدول الصغيرة

برز جدل أكاديمي واسع حول تعريف الدولة الصغيرة، واستمر بصعوبة تأمين إجابة شافية عن ذلك نتيجة التطور المتلاحق الذي تشهده الدول ويشهده النظام الدولي، تاريخيًّا كانت تعرف الدول الصغيرة بأنها دول ليست قوى عظمى، بعبارة أخرى، لا تملك مقومات الدول القوية وأضعف من أن تحدث فرقًا وتأثيرًا في النظام الدولي(Bailes, Wivel, 2014) على ذلك ارتبط تعريف الدولة الصغيرة بشكل كبير بعدة عوامل تصف طبيعة وشكل الدولة مثل صغر حجمها ومساحتها، عدد السكان، الناتج المحلي، القدرة الاقتصادية والعسكرية، وقد خضعت الدول لهذا التصنيف المعقَّد نتيجة المتغيرات التي تطرأ عليها. (Maniruzzaman, 1982, p3)

ومن خلال هذه المتغيرات تعارف عند العلماء والسياسيين وواضعي النظريات أن الدولة الصغيرة قاصرة التأثير والتواجد إقليميًّا وعالميًّا ويكمن تركيزها على الجانب المحلي، كما جاء في تعريف جاكيه (Jaquet, 1971)

«الدولة الصغيرة على النطاق العالمي والإقليمي غير قادرة على فرض إرادتها السياسية أو حماية مصالحها الوطنية من خلال ممارسة سياسة القوة» . أي أنها لا تستطيع ممارسة سياساتها الأمنية العسكرية وغير العسكرية كذلك على نطاق واسع، كونها محكومة بحرفية مصطلح «الدولة الصغيرة» بالتالي محكومة بمحدودية مواردها وقدراتها.

في المقابل نرى اليوم تطورًا ملحوظًا في النظريات التي تركز على أمن الدولة الصغيرة إقليميًّا ودوليًّا من خلال إطار ومنهج جديد بالتركيز على سلوكها السياسي الخارجي في البيئة الجيوسياسية المتغيرة، وإهمال التركيز على حجم ومساحة الدولة وغيرها من المتغيرات، بالتالي يغدو هذا السلوك ونشاطها الخارجي الفعَّال، قوة يُمكن للدول الصغيرة توظيفها، كقوة ناعمة (Soft Power)، بطرق ذكية لحماية أمنها أولًا، وثانيًا؛ لتعزيز قدرتها على التكيُّف في النظام الدولي وتحقيق مصالحها وممارسة نفوذها في حدود إمكاناتها، يُمكننا أن نطلق على الدولة التي تتمتع بهذه العوامل بأنها (دولة صغيرة ذات فاعلية إقليمية ودولية).

(A Small State with Regional and International Effectiveness)

وقد ناقش جوزيف ناي (ناي، ٢٠١٧، ص٢٤-٣٨) القوة الناعمة بأنها «الوجه الثاني للقوة الصلبة» (Hard Power) التي تنبع من الجاذبية، وتتمثَّل أيضًا بالانجذاب إلى القيم المشتركة والعدالة ووجود الدافع؛ لتحقيق تلك القيم، وقد نرى الفرق بين القوتين: الصلبة والناعمة بطبيعة السلوك والقدرة على التأثير في الآخرين، والجانب المهم هنا أن بعض الدول لديها القدرة على التصرُّف بنفوذ أعظم وأوسع ممَّا توحي به بقيامها بسياسات مختلفة مثل تقديم المساعدات الاقتصادية والعمل على صنع وإحلال السلام وغيرها من أشكال القوة الناعمة، يعتمد ذلك على الدول.

وحسب ناي فإن القوة الناعمة للدول ترتكز على ثلاثة موارد أساسية هي:

أولًا: الثقافة (Culture) وهي ما ارتبط بالمجتمع من قيم وممارسات تسعى الدولة لترويجه عالميًّا لخلق هالة من الجاذبية حولها من خلال علاقاتها مع الدول الأخرى، وفي المقابل فإن العمل على تضييق القيم والثقافة ينافي توسيع آفاق القوة الناعمة ويقلل من فرص الدولة على حيازة الثقة والاستقلالية، كتسويق ثقافة السلام العالمي، والعمل الإنساني.

ثانيًا: القيم السياسية (Political Values) وتتمثَّل في سياسات الحكومة داخليًّا وخارجيًّا، وهي حالة من فرض الثقة التي تخلقها الدولة لنفسها إقليميًّا ودوليًّا، بتشكيل سياسة متوازنة تبتعد كل البعد عن التناقض في الموضوعات المطروحة عالميًّا، على سبيل المثال كما في قضايا حقوق الإنسان وموقفها من الإرهاب والحروب والحد من انتشار السلاح النووي.

ثالثًا: السياسة الخارجية (Foreign Policy) حيث تُعدُّ أهم مورد من موارد القوة الناعمة، تتمثَّل في فرض مشروعيتها وسلطتها المعنوية الأخلاقية، فهي الخط الفاصل لإثبات جدارة الدولة من عدمه، وتبرز السياسة الخارجية في سلوك الدولة الذي يُمكن أن يعزز القوة الناعمة أو يقوضها.

على ذلك، فإن السلوك السياسي هو الذي يخبرنا بقدرة الدولة على ممارسة سياساتها الأمنية غير العسكرية خارجيًّا، إذن يمثل السلوك السياسي الخارجي للدولة جانب مهم من جوانب تعزيز أمن الدول الصغيرة (Small States Security)، ومركز ثقلها إقليميًّا ودوليًّا، وتبرز دول كثيرة كمثال لدول صغيرة المساحة، لكنها قوى عظمى لا يُستهان بها في مجالاتها العديدة سواء: الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية وغيرها، في كل من نطاقها الإقليمي أو الدولي، فكل دولة يُمكن دراستها على حدة لما تتمتَّع به من خصوصية في سياساتها الخارجية في ظل هذه النظرية.

المبحث الثاني:
مواجهة التهديدات الأمنية للدول الصغيرة

الجدير بالذكر أن الدول الصغيرة – محور هذه الدراسة – في مواجهة دائمة مع التهديدات الأمنية التي تتعرض لها من الخارج خاصة من الدول المجاورة، فكل دولة يحكمها محيطها الإقليمي، والأجدر أن تعمل الدول الصغيرة على إيجاد وخلق موقعًا استراتيجيًّا لها؛ لتعزيز أمن الدولة غير العسكري في محيطها؛ لتضمن حسن الجوار إذا كان ما يحيط بها دول أو قوى كبرى تفرض نفسها بقدراتها المتنوعة: السياسية والاقتصادية والعسكرية، هنا يبدو لزامًا على الدول الصغيرة توظيف كافة إمكاناتها وسياساتها الأمنية غير العسكرية لتكوين بيئة إقليمية تحفظ مسافة الأمان بينها وبين جيرانها لإدارة علاقاتها الخارجية بعناية والحرص من أجل تفادي المخاطر أو الحروب أو العداوات المستقبلية.

على ذلك يُمكن للدول الصغيرة أن تلجأ إلى سُبُل دبلوماسية عملية عديدة لدرء ومواجهة هذه التهديدات وصدها قبل وقوعها، منها على سبيل المثال:

أولًا: التركيز على إنشاء وتفعيل مراكز الأبحاث والدراسات، وتوظيف الموارد والقدرات البشرية الفكرية والسياسية المتخصصة، وتكثيف الجهود العلمية والبحثية لقراءة المشهد الإقليمي والدولي، والتركيز على هذا الجانب يعدُّ من الضروريات في الدولة لما له من أهمية كبيرة في ملاحظة تغيرات المنطقة والعلاقات بين الدول، واستباق المعرفة قبل وقوع الخطر، وتحليل السياسات وبناء السيناريوهات المتوقع حدوثها.

ثانيًا: بناء وتشكيل السياسات والمنظومات الإقليمية التعاونية كالاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات الإقليمية؛ لتساهم في أن تصبح الدول الصغيرة أكثر أمنًا وإمكانية للتحرك في نطاق أكثر نفوذًا. (Szalai, 2020, p5)

ثالثًا: استناد الدول الصغيرة على عضوية المنظمات الدولية القائمة على القواعد والمعايير؛ لتمارس الدول الصغيرة فيها دورًا نشطًا وفعَّالًا من خلال سياساتها الأمنية غير العسكرية، حيث أمَّنت لها هذه العضوية مساحة كافية للتحرك باستقلالية ووضعها في ذات الكفة مع الدول الكبرى في النظام الدولي.

رابعًا: اعتماد الدول الصغيرة بدرجة كبيرة على تكوين علاقات دبلوماسية متبادلة (Diplomatic Relations) وممتازة من خلال التمثيل الدبلوماسي في السفارات والقنصليات.

خامسًا: استضافة المؤتمرات والمعارض بكافة أشكالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلى جانب استضافة مقرات ومكاتب تمثل الدول أو تمثل المنظمات من حول العالم.

سادسًا: حصول الدول الصغيرة على مناصب قيادية على مستوى الأفراد ومستوى الدولة في المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية أيضًا تعمل على تمثيل الدولة من خلالهم. (Neal,2017, p36)

سابعًا: التركيز على الأمن السيبراني (Cyber Security) وهو أمن المعلومات بحماية الأنظمة والشبكات، لضمان السرية والسلامة والتحكم بالمعلومات والأنظمة، وضمان استمرارية الأعمال في الدولة، له دور كبير في تحقيق الثقة.

ثامنًا: تركيز نشاط الدول الصغيرة على المجال الاقتصادي إن كانت تملك المقومات لذلك منها أولًا: التمتع بالاستقلالية وعدم تبعيتها لقوى كبرى، والتركيز على الصناعات المحلية وتبادل السلع والخدمات عالميًّا، إضافةً إلى سياسة صنع السلام اقتصاديًّا بالمشاركة في إعادة إعمار الدول بعد الحرب أو الكوارث الطبيعية، والمشاركة في الأعمال الإنسانية، إلى

جانب إقامة المشاريع والمرافق الحيوية والبنى التحتية في الدول النامية والفقيرة مثل: المدارس والمستشفيات وغيرها.

تاسعًا: النشاط الإعلامي الذي يقوم بالتركيز على وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال بتوسيع مجاله من النطاق المحلي إلى العالمي، في ظل الثورة المعلوماتية التي اكتسحت العالم، من خلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والبرامج التلفزيونية التحليلية والنقدية والإخبارية، والذهاب لأبعد من وسائل الإعلام التقليدية.

عاشرًا: النشاط الرياضي والذي يتمثل بالمشاركة في البطولات الإقليمية والدولية واستضافة الأنشطة الرياضية المتنوعة بكافة مستوياتها، حيث تعد من أهم سُبُل حفظ وتعزيز السلام.

حادي عشر: النشاط الثقافي والاجتماعي من خلال التعليم وتبادل البعثات الأكاديمية، وإقامة الملتقيات الثقافية واللقاءات العلمية وورش العمل والحفلات الموسيقية وزيادة إصدار الكتب والإقبال على الترجمة، كل ذلك يؤمن للدولة انتشارًا واسعًا وثقة واستقلالية أكبر.

الفصل الثاني

سياسات الكويت الأمنية غير العسكرية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

من هذا المنطلق تبرز دولة الكويت ضمن الدول العربية التي لا تنطبق عليها النظريات التقليدية السابقة لأمن الدول الصغيرة، كونها استطاعت أن تكسر حدود النظرية كغيرها من الدول في المجتمع الدولي، بعدم الاعتماد على المتغيرات مثل : حجم ومساحة الدولة أو تعداد سكانها أو قدرتها العسكرية، بل انطلقت لأبعد من ذلك في إدراكها منذ البداية لمدى قدراتها وإمكاناتها كدولة صغيرة؛ لتتبع على ذلك سياسات أمنية غير عسكرية(Non-military Security Policies)، وتحققها على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد تركزت سياسات دولة الكويت الأمنية غير العسكرية الرئيسة على كل من أولًا: سياسة الحياد والتوازن، وثانيًا: سياسة الثقة والاستقلالية.

المبحث الأول:

سياسة الحياد والتوازن Neutrality and Balance Policy

قد تتبع كثير من الدول الصغيرة التي لا تعتمد على سياسة التحالفات (Alliances) أو التحوط (Hedging) أو غيرها من سياسات العلاقات الدولية، سياسة الحياد أو عدم الانحياز، ويُمكن تعريفها على أنها «علاقة استراتيجية متماثلة أو استقلال استراتيجي عن كلا قطبي القوة» (Dadl,1997, p 175-190)، بالتالي ترى كثيرًا من الدول الصغيرة أهمية بقائها على الحياد بين أقطاب القوة العالمية، وظهر هذا التعريف وتعريفات أخرى مشابهة له في حقبة ما بعد الحرب الباردة (Cold War) وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ وظهور حركة دول عدم الانحياز، على ذلك يعتبر الحياد سياسة لإدارة

التوتـرات مـع القـوى الإقليميـة والدوليـة أيضًـا والعمـل عـلى تأمـين اسـتقلال وسـيادة الـدول الصغـيرة. (Vaicekauskaitė, 2017, p7-15)

إضافـةً إلى ذلـك فسياسـة الحيـاد لا تُقـدم مـن النظـام الـدولي للـدول الصغـيرة عـلى طبـق مـن ذهـب، إنـما تنتـج بعـد جهـود متواصلـة مـن العمـل طـوال عقـود؛ لتثبـت الدولـة جدارتهـا وفاعليتهـا في أي مواضيـع لاحقـة تنشـط عـلى السـاحة الإقليميـة والدوليـة، مـن خـلال سياسـة الحيـاد التـي يُمكـن أن تتمتـع بهـا، فقـد قـدم عـالم السياسـة تالوكـدر مونيروزامـان (Maniruzzaman, 1982, p27) دراسـة لبعـض الـشروط حتـى تصبـح الدولـة محايـدة في نظـر المجتمـع الـدولي منهـا:

- يجـب عـلى الدولـة أن تثبـت مصداقيتهـا عـلى مـدى فـترة طويلـة بتجنـب المشـاركة في الحـرب والامتنـاع عـن السياسـات التـي تـؤدي إليهـا.
- يجـب أن يكـون الموقـع الجغـرافي للدولـة مسـاعدًا لهـا بـأن تسـخره اسـتراتيجيًّا للعـب عـلى وتـر الحيـاد بـين مـن يحيطهـا.

مـن هـذا المنطلـق تسـعى دولـة الكويـت عـبر سياسـاتها الأمنيـة غـير العسـكرية وأهمهـا سياسـة التـوازن والحيـاد التـي سـارت عليهـا منـذ بدايـة اسـتقلالها عـام ١٩٦١ حتـى اليـوم، إلى تحقيـق سياسـة خارجيـة متوازنـة، عقلانيـة مـع كل أنـواع الأنظمـة السياسـية والأيديولوجيـة (A Panel of Specialists, 2006, p43)، إضافـةً إلى كونهـا غـير متطلعـة أو طموحـة لعـدم تدخلهـا بالشـؤون الداخليـة للـدول الأخـرى، بعيـدة عـن سياسـة التحالفـات والاصطفـاف والحزبيـة لمعرفتهـا أن هـذا لا يتوافـق وسياسـتها الخارجيـة كونهـا دولـة صغـيرة، تحـاول قـدر الإمـكان أن تحقـق أمنهـا غـير العسـكري مـن خـلال سياسـة التـوازن والحيـاد عـلى مـدى السـنوات، وقـد سـار عليهـا جميـع حـكام الكويـت .

يقـترح سـتيفن والـت (Walt, 1987) أن «الـدول لا تـوازن فقـط ضـد القـوة، لكنهـا تـوازن ضـد التهديـد»، خاصـة في حالـة الدولـة الصغـيرة؛ لأنهـا بشـكل

عـام، «غـير مباليـة بتـوازن القـوى العالمـي»، هنـا يناقـش سـتيفن والـت نظريـة تـوازن القـوى التـي تتبعهـا القـوى العظمـى في المجتمـع الـدولي وهـو المتعـارف عليهـا، ويناقـش أيضًـا حالـة التـوازن الـذي تركـز عليـه الـدول الصغـيرة وتتشـارك مـع الـدول الكـبرى في حـالات التهديـد أو حتـى افـتراض التهديـد ومـدى الجاهزيـة التـي تتمتـع بهـا الدولـة في أي لحظـة تهديـد، وهـو مـا يُمكـن أن نشـهده مـن خـلال دولـة الكويـت عـلى قـدرة المحافظـة عـلى ضبـط النفـس الدائـم وحسـن الجـوار وحفـظ ذات المسـافة في ظـل سياسـة التـوازن والحيـاد بـين ثـلاث دول كـبرى تسـعى للتنافـس فيـما بينهـم وفـرض كل منهـا لنفوذهـا وسـيطرتها إقليميًّـا (العراق/ إيران/ السـعودية).

وهـو مـا يؤكـد عليـه أسـتاذ العلـوم السياسـية فيصـل أبـو صليـب (٢٠١٦، ص ٥٩-٦٧) بـأن العامـل الجغـرافي أسـاس نظريـة أمـن الـدول الصغـيرة، ومـن المرتكـزات الأساسـية التـي تحـدد الـدول في النظـام الـدولي، دفـع الكويـت إلى اتبـاع وتبنـي سياسـة الحيـاد والتـوازن في علاقاتهـا وسياسـتها الخارجيـة وهـي سياسـة ناجعـة؛ لتحقيـق أمنهـا، خاصـة بعـد مـا شـهدته دولـة الكويـت في الغـزو العراقـي عـام ١٩٩٠ ومـا سـبقه مـن تهديـدات قبـل ذلـك بعقـود عـلى لسـان عبـد الكريـم قاسـم.

فعـلى الجانـب الإيـراني، تـدرك الكويـت التهديـد الـذي تشـكله الطموحـات الإقليميـة لإيـران في المنطقـة، لكنهـا تسـعى في ذات الوقـت عـلى اتبـاع سياسـة الحكمـة والحصافـة بـأن تتخـذ سياسـة الحيـاد والتـوازن، واتخـاذ مبـدأ الدبلوماسـية المرنـة (Flexible Diplomacy) والحـذر، وهـو مـا تدركـه دولـة الكويـت بأهميـة إقامـة علاقـات متوازنـة عـلى جميـع المسـتويات لتحفـظ أمنهـا كدولـة صغـيرة بعيـدًا عـن التهديـد. (أسـيري، ٢٠٠٨، ص ٥٥).

ومـن ضمـن الأمـور التـي تحسـب لدولـة الكويـت، أولًا: بعدهـا عـن السياسـة المتطرفـة وعـدم تقلبهـا في التعامـل مـع الأطـراف وثباتهـا بتعميـق علاقاتهـا بـين

الـدول والجهـات الفاعلـة، ثانيًـا : خلـو الدولـة ممـا يعـرف بالجماعـات المتطرفـة أو الفاعلـين مـن غـير الـدول (Non-State Actors) وعـدم اللجـوء إليهـا أو تمويلهـا، ووقـوف دولـة الكويـت بالمرصـاد لمثـل هـذه الحـركات التـي ظهـرت إقليميًّـا مثـل: حركـة داعـش وجبهـة النـصرة في العـراق وسـوريا، حيـث تصـب اهتمامهـا بشـكل متزايـد وفعَّـال بالتشـجيع عـلى السـلام والأمـن العالمـي البعيـد كل البعـد عـن التطـرف والراديكاليـة (Radical).

المبحث الثاني:
سياسة الثقة والاستقلالية

المطلب الأول:
سياسة الثقة Trust Policy

حظيت دولة الكويت بمكانة مهمة على كل من المستويين: الإقليمي والدولي، ممَّا أهَّلها للحصول على الثقة الإقليمية والدولية، وما خولها لاحقًا تبنيها للثقة كسياسة أمنية غير عسكرية ظهرت من خلال مبادئ وأهداف سياستها الخارجية (موقع وزارة الخارجية الكويتية) وتشكلت بعدة أمور منها:

أولًا: لعب دور الوساطة (Mediation) في العديد من الأحداث السياسية بين الأطراف المتنازعة كأحد سُبُل تحقيق السياسات الأمنية الكويتية غير العسكرية. كما سنذكر لاحقًا من خلال دورها في ضم الأطراف اليمنية عام ٢٠١٦، ودورها في الأزمة الخليجية وحصار دولة قطر عام ٢٠١٧.

ثانيًا: الانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية مثل: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى، والتي تسعى إليها الدول الصغيرة بجدية؛ لتحظى بدرجة عالية من الثقة والمكانة في المجتمع الدولي. (Maniruzzaman, 1982, p37)

ثالثًا: الحصول على مناصب قيادية على مستوى الأفراد ومستوى الدولة في المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية:

١ـ المناصب القيادية الكويتية الفردية في المنظمات الإقليمية والدولية:

- تعيين الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الدكتورة رولا دشتي وكيلًا للأمين العام وأمينًا تنفيذيًّا للإسكوا (ESCWA) عام ٢٠١٩.
- تعيين الدكتور نايف الحجرف أمينًا عامًّا لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ٢٠٢٠.

٢- عضوية (دائمة/ غير دائمة) لدولة الكويت في المنظمات الإقليمية والدولية:

- حصلت دولة الكويت على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ عقب الانتخابات التي جرت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧، حيث نالت دولة الكويت عدد أصوات ١٨٨ من إجمالي الدول الأعضاء ١٩٣ دولة، وهي بذلك تحصل عليها للمرة الثانية بعد حصولها عليها في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ (عضوية دولة، موقع وزارة الخارجية الكويتية)، كل ذلك يثبت سياسة الثقة التي تتمتع بها دولة الكويت.
- حصول دولة الكويت في أبريل ٢٠٢١ على العضوية الدائمة في برنامج منظمة الصحة العالمية؛ لمتابعة السلامة الدوائية.

رابعًا: اعتماد دولة الكويت على البعثات الدبلوماسية (السفارات / القنصليات)، حيث تتمتع دولة الكويت بتمثيل دبلوماسي واسع في أغلب دول العالم في كل القارات، ووصل عدد بعثاتها إلى ١٠٤ بعثة بعد أن كان عدد البعثات الدبلوماسية سابقًا ٦٥ بعثة أبان الغزو العراقي للكويت. (الشايجي، ٢٠١٩، ص٢٩٦-٢٩٧).

المطلب الثاني:
سياسة الاستقلالية Independence Policy

خلقت مرحلة مابعد الاستعمار (Post Colonialism) حالة مختلفة ومهمة بين دول العالم التي كانت خاضعة للاستعمار، وخاصة الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد التحرر من اتفاقية سايكس – بيكو، باتخاذ كل دولة على حدة تطبيق

فكرة الحرية والاستقلال والسيادة الكاملة على أراضيها، لكن باختلاف درجات هذه الاستقلالية سواء بالتعامل مع التحديات الداخلية نتيجة تأثير الاستعمار أو تحكم أطراف خارجية عظمى، وترتبط سياسة الاستقلالية بأمن الدول الصغيرة بشكل كبير حيث لا يُمكن لها أن تحقق درجة عالية من أمنها الداخلي والخارجي إذا لم تتمتع بالاستقلالية عن الأطراف الخارجية أو التبعية للدول الكُبرى.

ولن يصبح الاستقلال حقيقيًّا إذا اعتمدت الدول الصغيرة بشكل متزايد على دول أخرى؛ لتحقق نوعًا من الاستقرار الأمني أو الدعم الاقتصادي والتأييد العسكري من خلالها، (Olafsson, 1998, p48) وقد خلقت حالة مابعد الاستعمار لدى دولة الكويت حالة من الانطلاقة الإقليمية والدولية وعدم التبعية بعد حصولها على استقلالها من بريطانيا في عام ١٩٦١، وقد أصبح الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد وزيرًا للخارجية عام ١٩٦٣ الذي أنشأ مدرسة جديدة في فن الدبلوماسية تقوم على وضع المصلحة العامة فوق كل المصالح. (Panel of Specialists, 2006, p40)

وقد تميَّزت دولة الكويت بما يُمكن تسميته بـ (التحرك الأحادي) (Mon-ocular Movement)، أي أنها تملك حق المبادرة في التحرك لفض المنازعات والدعوة والتوجه إلى الحلول السلمية، والتصرفات الأحادية المحكومة بالقوانين والقواعد في إطار المنظمات الدولية أو خارجها، حيث يُمكن للدول الصغيرة طرح قضايا مهمة على طاولة الحوار وممارسة نفوذها للدفاع عنها من خلال المنظمات الدولية، (Vaicekauskaitė, 2017, p7-15) على ذلك أثبتت دولة الكويت نفسها في مواقف كثيرة من خلال الأحداث السياسية في الأعوام الأخيرة مثل:

أولًا: سياسة الاستقلالية في التعامل مع الأزمة الخليجية عام ٢٠١٧م.

حيث لم تشارك دولة الكويت في سياسة المقاطعة والحصار التي اتبعها بعض دول الخليج ضد دولة قطر، وكان لدولة الكويت الدور السباق في

رحلة الوساطة والعمل الدبلوماسي الفعَّال وظهور التحرك الأحادي بشكل لافت، وهو ما أعطى لدولة الكويت ثقلًا كبيرًا لما تتمتع به من استقلالية في عدم الانضمام إلى دول الحصار، وقد تمكن الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد رحمه الله من استهلال مشوار المصالحة بين دول الخليج وإكمال الشيخ نواف الأحمد حفظه الله لتلك المسيرة ونجاحها وعودة المياه إلى مجاريها بين الأطراف بتوقيع اتفاق العُلا في الرياض ولم الشمل الخليجي في بداية عام ٢٠٢١.

ثانيًا: سياسة عدم التبعية من خلال الصمود أمام موجة التطبيع مع الكيان الصهيوني التي اجتاحت المنطقة خاصة بتطبيع بعض دول الخليج في العام المنصرم ٢٠٢٠.

حيث تلتزم دولة الكويت دائمًا وأبدًا بسياستها الواضحة والثابتة في دعم القضية الفلسطينية من خلال فرص كثيرة في المحافل الدولية، ومساندة الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه، ومن هذا المنطلق وافق مجلس الأمة الكويتي في الآونة الأخيرة في مايو ٢٠٢١ بالإجماع من حيث المبدأ على مشروع قانون يحظر التطبيع، وتجريم التعامل مع الكيان الصهيوني، حيث يترتب على ذلك عقوبة بالسجن المؤبد أو السجن المؤقت من ٥ إلى ١٠ سنوات والغرامة المالية.

على ذلك خرجت دولة الكويت من إطار النظرية التقليدية لأمن الدول الصغيرة في تبني سياسات أمنية غير عسكرية في ظل من العوامل الملازمة لها من المساحة الجغرافية وتعداد السكان والعوامل التي تتمتع بها في الوقت الحالي؛ لتمثل مع كل ذلك إلى جانب سلوكها الخارجي نموذجًا لافتًا في السياسة الخارجية كدولة صغيرة في النظام الدولي.

الفصل الثالث

سُبُل تحقيق سياسات الكويت الأمنية غير العسكرية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

كان لزامًا على دولة الكويت أن تتبع سياسات أمنية غير عسكرية من منطلق أمن الدول الصغيرة التي تبحث في نظرياتها الحديثة حول سلوك الدولة السياسي الخارجي، وتوظف كافة إمكاناتها وقدراتها في سبيل تحقيق هذه السياسات، وقد تمثلت هذه السُّبُل في إحدى أهم المبادرات التي تحسب على عمليات صنع السلام في إدارة النزاع والعمل الإنساني، وهي دبلوماسية الوساطة التي تميزت بها دولة الكويت، والمبادرة الثانية التي لا تقلُّ أهمية عن الأولى وهي المساعدات الاقتصادية التي بوأت دولة الكويت مكانة مهمة في نشر قيمة وثقافة العمل الإنساني.

المبحث الأول:
الوساطة Mediation

نظرًا لاستمرار النزاعات بين الأطراف إقليميًّا ودوليًّا يُنظر إلى الوساطة على أنها الدبلوماسية الفعَّالة والحل الأمثل بين الحلول السلمية المطروحة، وغالبًا ما يفضل ممثلو الدول الصغيرة مبادرات الوساطة نظرًا لطبيعتها غير المهددة والسلمية والتي يفترض أنها محايدة. (Baldersheim, Keating, 2015, p 29)

على ذلك يمكن تعريف الوساطة بأنها: «عملية يحاول فيها المتنازعون حل الاختلافات فيما بينهم بقبول مساعدة طرف ثالث مقبول لهما، وهدف الوسيط هو مساعدة الأطراف للبحث عن حل مشترك مقبول لهما، ولمواجهة أية توجهات نحو ربح أحد الأطراف وخسارة الطرف الآخر (ربح - خسارة) وقد يحتاج الوسيط إلى الذهاب والإياب ما بين الخصوم، أو ما يُسمَّى بالوساطة المكوكية». (خالد سليم، ٢٠٠٢، ص٥٠).

وكـون الـدول الصغـيرة تفتقـر لأدوات المسـاومة التـي تتمتـع بهـا الـدول الكُـبرى؛ لتجعلهـا أكثـر نفـوذًا وقـوة، هنـا تـبرز سياسـة الثقـة بشـكل كبـير في اعتـماد دول كُـبرى عـلى وسـاطة الـدول الصغـيرة، يشـفع لها في ذلـك عـلى الأغلـب سـجلها الـذي ينحـو للسـلم وعـدم اللجـوء للحـرب أو تبريرهـا حـين تلجأ إليهـا دول أخـرى، وتبنيهـا لأداة الوسـاطة لا يرتبـط بهـا أو بمصالحهـا الذاتيـة وإنـما تـبرز الـدول الصغـيرة كـشركاء محايديـن تتضـح نواياهـم مـن طبيعـة التعـاون مـع الأطـراف المتنازعـة، واللجـوء دائـمًا لفكـرة فـوز جميـع الأطـراف والتعايـش السـلمي وسياسـة اللاعنـف. (Henderson, 2016, p62-63)

وقـد بـرز دور الوسـاطة الكويتيـة بشـكل لافـت خـلال الأعـوام الأخـيرة مـن خـلال:

أولًا ـ مؤتمر ضم أطراف الأزمة اليمنية وهو ما عرف بـ «مشاورات السلام اليمنية ـ اليمنية» في أبريل عام ٢٠١٦:

لمـا امتـازت بـه دولـة الكويـت مـن أرضيـة محايـدة، وذلـك لتحقيـق أهـداف الأطـراف المتنازعـة مـن ضمنهـا وقـف إطـلاق النـار، ومحاولـة تقليـص حجـم الكارثـة الإنسـانية التـي تشـهدها اليمـن مـن ارتفـاع أعـداد القتـلى والجرحـى جـراء الحـرب التـي اندلعـت في عـام ٢٠١٥، انعـدام الأمـن الغذائـي، وزيـادة أعـداد النازحـين. (سـلطان بـركات، ٢٠١٦).

ثانيًا ـ الأزمة الخليجية في يونيو عام ٢٠١٧ م:

وقـد قـادت دولـة الكويـت دور الوسـاطة منـذ انـدلاع الأزمـة وحـذر الأمـير الراحـل مـن تطـور النـزاع وعـدم عودتـه بالخـير عـلى الـدول وشـعوبها، وقـال مـن خـلال افتتاحـه دورة الانعقـاد العـادي مـن الفصـل التشريعـي الخامـس عـشر في

مجلس الأمة الكويتي في أكتوبر ٢٠١٧: إن «على الجميع أن يدركوا أن الهدف الأوحد لدولة الكويت من الوساطة الخليجية هو إصلاح ذات البين» وأكد أنها «ليست وساطة تقليدية، ونحن لسنا طرفًا ثالثًا بل طرفًا واحدًا مع شقيقين». (الشايجي، ٢٠١٩، ص٢٩٨-٢٩٩).

ونتيجة سياسة الثقة التي تتمتع بها دولة الكويت كما ذكرنا آنفًا، عملت من خلال دور الوساطة على تحقيق سياستها الأمنية غير العسكرية كونها تواجه نفس التحديات والظروف السياسية والاقتصادية، وتتشارك مع دولة قطر بالمرتكزات الأساسية بتصنيف الدول الصغيرة، فكانت دولة الكويت هي اللاعب الأساسي في هذا النزاع. (Alenezi, 2019, p57-68)

وقدمت دولة الكويت عدة مبادرات؛ لتخفيف حدة التوتر بين الأطراف الخليجية، منها على سبيل المثال استضافة القمة الخليجية الثامنة والثلاثين بحضور أمير دولة قطر مع تخفيض الدول الأخرى لتمثيلها الدبلوماسي واقتصارها على يوم واحد بدلًا من يومين، وأشار فيها أمير الكويت الراحل للأزمة الخليجية مع ضرورة تشكيل لجنة لتعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون ووضع آلية لفض النزاعات (انطلاق القمة، ٢٠١٧)، أما المبادرة الثانية فكانت بتنظيم بطولة كأس الخليج الـ٢٣ التي انطلقت في ديسمبر ٢٠١٧ وأقامتها في الكويت بدلًا من تنظيمها في قطر بعد انسحاب كلّ من: السعودية والإمارات والبحرين. (الكويت تحتضن، ٢٠١٧).

المبحث الثاني:
المساعدات الاقتصادية Financial Aid

شكلت المساعدات الاقتصادية الخارجية أداة مهمة لدولة الكويت؛ لتحقيق سياساتها الأمنية غير العسكرية، فقد مثلت الكويت المورد الأول (الثقافة) بجدارة، التي عرضها جوزيف ناي ضمن موارد القوة الناعمة، في قدرتها على نشر قيمها وممارساتها الإنسانية إلى العالمية باعتمادها على دبلوماسية الدينار (Dinar Diplomacy) ودبلوماسية العمل الإنساني (Humanitarian Diplomacy).

تعتبر دولة الكويت إحدى أهم الجهات المانحة الرائدة في العالم، حيث أطلقت دولة الكويت هذه الدبلوماسية بعد استقلالها عام ١٩٦١ بست شهور وذلك بإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية(Kuwait Fund for Arab Economic Development) (موقع الصندوق الكويتي) برأس مال بلغ ٥٠ مليون دينار كويتي، واليوم يبلغ عدد الدول المستفيدة من القروض التي يقدمها الصندوق ١٠٧ دولة حول العالم، بإجمالي عدد قروض ١٠٠٢ قرض، وتعد أول مؤسسة إنمائية في الشرق الأوسط وإحدى أهم المراكز الاقتصادية محليًّا وإقليميًّا لما لها من دور كبير للمساهمة في تمويل المشاريع في كثير من الدول النامية، وما شكله من قوة حيوية للعمليات التنموية الواسعة الدولية والإقليمية وإعادة الإعمار.

والجدير بالذكر أن عمليات التمويل والقروض التي تقدمها دولة الكويت للدول الأخرى لا تعكس أي رؤية سياسية في مضمونها، إنما تقدم القروض بدافع اقتصادي إنساني بعيدًا عن أي اعتبارات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية

أو أيديولوجية، يمثلها مصطلح «غياب التمييز السياسي» (The Absence of Political Discrimination) ويصب هذا الأمر في صالح دولة الكويت في تقديم وإبراز المهنية التي تعمل الدولة من خلالها، والقدر الكبير من الاستقلالية والثقة المتبادلة بينها وبين الدول الـ ١٠٧ كما ذكرنا آنفًا. (Al-Fayez, 1984, p398-399)

وقد كرس هذه المسيرة المشرفة أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد رحمه الله، وعلى إثرها قامت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ بتكريم سموه قائدًا للعمل الإنساني، وفي خطابه خلال حفل التكريم أكد على نهج الكويت الثابت «إن دولة الكويت ومنذ استقلالها وانضمامها لهذه المنظمة سنت لها نهجًا ثابتًا في سياستها الخارجية ارتكز بشكل أساسي على ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية لكل البلدان المحتاجة بعيدًا عن المحددات الجغرافية والدينية والإثنية، انطلاقًا من عقيدتها وقناعتها بأهمية الشراكة الدولية». (حفل تكريم، ٢٠١٤) وكان لهذا التكريم أثر كبير في تعزيز مكانة الكويت على المستويين: الإقليمي والدولي، وأكمل مسيرته الشيخ نواف الأحمد حفظه الله.

من هذا المنطلق استضافت دولة الكويت العديد من المؤتمرات الاقتصادية الإنسانية وأطلقت حملات إغاثية تُرجمت عمليًّا من خلال الشكل رقم (١) الخاص بالمساعدات المقدمة من الصندوق للدول العربية، منها على سبيل المثال:

أولًا: استضافت دولة الكويت ثلاثة مؤتمرات دولية إنسانية لسوريا في الفترة من: ٢٠١٣-٢٠١٥ بمشاركة عشرات الدول والعديد من المنظمات الدولية على رأسها منظمة الأمم المتحدة، والتزمت الكويت بتعهد بلغ قيمته ٥٠٠ مليون دولار؛ لدعم الوضع الإنساني في سوريا. (استضافة الكويت، ٢٠١٥)

ثانيًا: استضافتها لمؤتمر إعادة إعمار العراق في عام ٢٠١٨ وحصول العراق على تعهدات وصلت لـ ٣٠ مليار دولار على شكل قروض ميسرة تحت

إشراف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ومليار دولار أخرى في صورة استثمارات طويلة الأجل، (Al Shayji, 2018) تركزت في قطاعات التعليم والصحة ومشاريع المياه والصرف الصحي، وإعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية.

ثالثًا: مشاركة دولة الكويت من خلال وفد رسمي عبر تقنية الاتصال المرئي في مؤتمر دولي لمساعدة ودعم لبنان في إعادة الإعمار بعد انفجار مرفأ بيروت في أغسطس ٢٠٢٠، وأعلنت الكويت عن تقديم ما يُقارب ٣٠ مليون دولار ومساعدات طبية وغذائية تصل إلى ١١ مليون دولار، وتم الإشارة إلى صوامع الغلال التي تم بناؤها عام ١٩٧٠ نتيجة الاقتراض من الصندوق وأنه سيتم توجيه المنح السابقة؛ لإعادة بنائها من جديد. (المؤسسات الكويتية، ٢٠٢٠).

رابعًا: انطلاق الحملة الإغاثية الشعبية العاجلة لدعم الشعب الفلسطيني بتوجيهات سامية، بعد الأحداث الأخيرة التي حصلت في القدس والحرب على قطاع غزة في مايو ٢٠٢١ بدعم وصل إلى ٣ مليون دولار، موجهة لإعادة إعمار غزة، وبرنامج مساعدة الفلسطينيين وإنشاء المشاريع السكنية.

الشكل رقم (١):

المساعدات المقدمة من دولة الكويت للدول العربية بإشراف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حتى تاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٠.

المساعدات المقدمة من دولة الكويت بإشراف الصندوق

حتى 31 / 03 / 2020

الدولة المستفيدة	المشـــــروع	قيمة المنحة (دينار كويتي)
	الدول العربية	
البحرين	دعم وتنفيذ مشاريع التنمية	424,590,000
عمان	دعم وتنفيذ مشاريع التنمية	566,120,000
الجزائر	مشروع بئيدة الإسكاني	3,082,000
القمر المتحدة	مستشفيات، معاهد إسلامية، شراء مراكب وأدوية ومعدات طبية	1,500,000
القمر المتحدة	تطوير موانئ مسامود و موروني، تسديد مستحقات	533,324
القمر المتحدة	إنشاء صالة متعددة الأغراض في جزيرة أنجوان	597,020
القمر المتحدة	صندوق الحياة الكريمة	582,722
جيبوتي	مساكن ذوي الدخل المحدود والمتوسط	2,000,000
جيبوتي	صندوق الحياة الكريمة	582,722
جيبوتي	انشاء مجمع رياضي أوليمبي	555,888
جيبوتي	دعم و تنفيذ مشاريع التنمية	14,162,000
مصر	برنامج الإصلاح الكلي للمدارس التي تأثرت بالزلزال	3,150,824
مصر	إعادة بناء قرية إسكانية متضررة بالسيول	1,688,979
العراق	إعادة إعمار العراق (التعليم – الصحة)	20,927,192
العراق	إعادة إعمار العراق (الأبنية التعليمية – مشاريع المياه والصرف الصحي بمدينة الصدر)	13,393,350
العراق	بناء مجمع سكني في منطقة أم قصر (البحيث)	22,648,000
العراق	صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية	30,655,000
الأردن	دعم وتنفيذ مشاريع التنمية	352,875,000
لبنان	دعم إعمار المنشآت الصحية	8,876,597
لبنان	مساعدة مؤسسة الدكتور نسيب البربير الطبية	926,970
لبنان	دعم المشاريع الخيرية لقوة المساعدات الإنسانية في الجنوب	15,407
لبنان	إصلاح المنشآت الكهربائية المتضررة بالغارات الإسرائيلية	5,054,328
لبنان	إعادة إعمار الجنوب اللبناني بعد الانسحاب الإسرائيلي	6,446,598
لبنان	تمويل برنامج إعادة إعمار لبنان	90,440,368
لبنان	بناء متحف بيروت التاريخي	8,805,900
موريتانيا	مشروع الإسكان	1,824,736
موريتانيا	توفير مياه الآبار للقرى والأرياف	1,097,022
موريتانيا	إعادة تأهيل مستشفى تجكجا	154,100
موريتانيا	صندوق الحياة الكريمة	874,083
المغرب	دعم وتنفيذ مشاريع التنمية	352,875,000
اليمن	بناء المساكن في إقليم دمار	2,491,298

الدولة المستفيدة	المشـــــروع	قيمة المنحة (دينار كويتي)
اليمـن	دعم استراتيجية مكافحة مرض الملاريا	695,592
اليمـن	صندوق الحياة الكريمة	1,748,166
اليمـن	تمويل برنامج اعمار المناطق المتضررة	2,863,500
اليمـن	صيانة محطة مأرب الغازية الأولى وصيانة خطوط النقل مأرب - صنعاء	12,146,000
فلسطين	برنامج مساعدة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة	7,624,250
فلسطين	إعادة إعمار غزة	58,706,000
فلسطين	إنشاء مشاريع سكنية في فلسطين	24,939,900
الصومال	الاحتياجات الرئيسية لمطاري هرغيسيا وبربرة في أرض الصومال	4.228.200
الصومال	مطار غاروي في ولاية بونت لاند وجامعة ماخر في مقاطعة سناج	2,861,500
الصومال	صندوق الحياة الكريمة	874,083
السـودان	صندوق الحياة الكريمة	2,039,527
السـودان	مشاريع الصحة والتعليم في ولايات شرق السودان	14,084,000
سوريـا	مشروع توسعه محطة كهرباء تشرين الحرارية	25,790,781

المصدر: موقع الصندوق الكويتي للتنمية، التقرير السنوي ٢٠١٩ -٢٠٢٠

على ذلك استطاعت دولة الكويت من خلال كل من دبلوماسية الدينار ودبلوماسية العمل الإنساني أن تقدم القروض للدول حول العالم، وأن تكرس نموذجًا لافتًا ومميزًا في المساهمة في دعم البنى التحتية وتطوير المنشآت، وإنشاء المشاريع الخيرية والتنموية، والمشاركة الفاعلة والنشطة وتوظيف سياسة التحرك الأحادي في إعادة إعمار كثير من الدول التي تضررت من الحروب أو من الكوارث الطبيعية، إضافةً إلى تركيزها على القرى والأرياف والمناطق الفقيرة والالتفات إليها في ظل المشهد الجيوسياسي المتطور والمتسارع.

ونتيجةً لكل ذلك استطاعت أن تحقق دولة الكويت سياساتها الأمنية غير العسكرية، والتي تمثَّلت بسياسة التوازن والحياد تجاه كل الدول في ظل من الاعتبارات الاقتصادية الإنسانية بعيدًا عن التمييز السياسي أو أي اعتبارات أخرى، وبعيدًا عن الخلافات السابقة إبان فترة الغزو العراقي على سبيل المثال، وسياسة الثقة والاستقلالية في المبادرة والتحرك الأحادي وتبني مشاريع كاملة في إعادة الإعمار، على ذلك تعد دولة الكويت من الدول الرائدة في

إدارة النـزاع والعمـل الإنسـاني بتوافـر دبلوماسـية الوسـاطة ودبلوماسـية العمـل الإنسـاني بشـكل أسـاسي والـكل المتكامـل بسياسـاتها الأمنيـة غـير العسـكرية.

الخاتمة:

تعـد دولـة الكويـت مـن الـدول التـي اسـتطاعت منـذ بدايـة اسـتقلالها عـام ١٩٦١ أن تقـدر احتياجاتهـا في المجـال الأمنـي غـير العسـكري، وقـد سـاعدها هـذا الأمـر عـلى فهـم الظـروف والتحديـات الإقليميـة والدوليـة والتأثـيرات الأمنيـة حولها بشـكل أفضـل، والتأكيـد عـلى مـدى إدراكهـا لإمكاناتهـا وقدراتهـا كدولـة صغـيرة في النظـام الـدولي ممَّـا سـاهم في تعزيـز وثبـات سياسـاتها الأمنيـة غـير العسـكرية وتحقيقهـا عـلى المسـتويين: الإقليمـي والـدولي، وتقديـر السـلوك السـياسي الخارجـي الـذي عليهـا أن تنتهجـه لتحقـق مسـتويات أفضـل في سياسـتها الخارجيـة.

لـذا عملـت الكويـت عـلى انتهـاج سياسـات أمنيـة غـير عسـكرية مثـل: سياسـة التـوازن والحيـاد وسياسـة الثقـة والاسـتقلالية وتحقيـق هـذه السياسـات مـن خـلال لعـب دور الوسـاطة بـين الأطـراف المتنازعـة وتقديـم المسـاعدات الاقتصاديـة الخارجيـة مـن خـلال دبلوماسـية الديـنار ودبلوماسـية العمـل الإنسـاني، كل ذلـك جعـل سياسـتها الخارجيـة تتمتـع بالحكمـة والحنكـة في إدارة الأمـور مـن حولهـا.

قائمة المراجع

أولاً ـ المراجـــع العربية.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية.

أولاً ـ المراجع العربية :

١ـ أبـو صليـب، فيصـل. (٢٠١٦). **العوامـل المؤثـرة في قـرار الكويـت: إقامـة علاقـات دبلوماسـية مـع الاتحـاد السـوفياتي في عـام ١٩٦٣**. بـيروت: المجلـة العربيـة للعلـوم السياسـية، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، العـددان ٥١- ٥٢، صيف-خريـف. ص ٥٩- ٦٧.

٢ـ **اسـتضافة الكويـت لـ (المانحـين ٣) خطـوة إلى الأمـام في التعاضـد الـدولي لاسـيما إنسـانيًّا**. وكالـة الأنبـاء الكويتيـة- كونـا. ٢٠١٥. اسـترجع في تاريـخ ١٤ يونيـو ٢٠٢١ مـن
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2433448&Language=ar

٣ـ أسـيري، عبـد الرضـا. (٢٠٠٨). **العلاقـات الكويتيـة ـ الإيرانيـة: الطموحـات والعقبـات**. مجلـة دراسـات الخليـج والجزيـرة العربيـة. العـدد ١٢٩.

٤ـ **انطـلاق القمـة الخليجيـة الـ ٣٨ بالكويـت**. الجزيرة.نـت، ٢٠١٧. اسـترجع في تاريـخ ١٤ يونيـو ٢٠٢١ مـن
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/12/5/%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B5%D8%B1-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7

٥ـ بـركات، سـلطان. (٢٠١٦). **هـل مـن سـبيل لإرسـاء السـلام في اليمـن؟** مركـز بروكينجـز. اسـترجع في تاريـخ ١٤ يونيـو ٢٠٢١ مـن

https://www.brookings.edu/blog/markaz/2016/04/26/%D9%87%D9%84-%D9%85%D9%86-/

٦- **حفل تكريم سمو أمير البلاد في مقر الأمم المتحدة كقائد للعمل الإنساني.** وكالة الأنباء الكويتية- كونا. ٢٠١٤. استرجع في تاريخ ١٤ يونيو ٢٠٢١ من
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2396166

٧- سليم، خالد. (٢٠٠٢). **دليلك في الوساطة: كيف تكون وسيطًا ناجحاً.** مؤسسة تعاون لحل الصراع.

٨- **السياسة الخارجية لدولة الكويت.** موقع وزارة الخارجية الكويتية. استرجع في تاريخ ١٥ يونيو ٢٠٢١ من
https://www.mofa.gov.kw/ar/kuwait-state/kuwait-foreign-policy/

٩- الشايجي، عبد الله خليفة. (٢٠١٩). **أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الجذور - الأسباب - الوساطات - وسيناريوهات المستقبل ٢٠١١-٢٠١٩.** (ط/ ٢)، آفاق للنشر.

١٠- **موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.** استرجع في تاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٢١ من
https://www.kuwait-fund.org/ar/web/kfund/home

١١- **عضوية دولة الكويت غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة (٢٠١٨ - ٢٠١٩).** موقع وزارة الخارجية الكويتية. استرجع في تاريخ ١١ يونيو ٢٠٢١ من
https://www.mofa.gov.kw/ar/kuwait-state/kuwait-non-permanent-membership-in-the-security-council/

١٢- **الكويت تحتضن خليجي ٢٣ بدلًا من قطر.** الجزيرة.نت، ٢٠١٧. استرجع في تاريخ ١٤ يونيو ٢٠٢١ من

https://www.aljazeera.net/sport/football/%D8%A8%D8%B7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/2017/12/7/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B6%D9%86-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A-23-%D8%A8%D8%AF%D9%84%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B7%D8%B1

١٣ـ **المؤسسات الكويتية تواصل جهودها الحثيثة لدعم لبنان ترجمة للتوجيهات السامية**. وكالة الأنباء الكويتية – كونا. ٢٠٢٠. استرجع في تاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٢١ من
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2915794

١٤ـ ناي، جوزيف. (٢٠٠٧). **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**. (محمد البجيرمي/ مترجم). (ط/ ١)، العبيكان للنشر.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1.Al-Enezi, A. (2019). The regional challenges affecting Kuwait's national security. *Review of Economics and Political Science*. *5*, 57-68.

2.Al-Fayez, A. (1984). *The National Security of Kuwait: External and Internal Dimensions*. The University of Massachusetts.

3. Al-Ghunaim, A. Y & Anwar, M. S (Eds). (2006). *His Highness Sheikh Sabah Al-Jaber Al-Sabah: Determination and Achievement*. (2nd ed). Centre for Research and Studies on Kuwait.

4. Al-Shayji, A. (2018). *Kuwait's soft power is its biggest asset*. *Gulf news*. Gulfnews from:https://gulfnews.com/opinion/op-eds/kuwaits-soft-power-is-its-biggest-asset-1.2180201

5.Archer, C, Bailes, A. J. K &Wivel, A.(2014). *Small States and International Security: Europe and Beyond*. Routledge.

6.Baldersheim, H& Keating, M (eds). (2015). *Small States in the Modern World: Vulnerabilities and Opportunities*. Edward Elgar Publishing.

7. Henderson, A. (2016). *How important is the Role of Small States Security in the Maintenance of International Peace and Security*?. Malta University.

8. Inbar, E & Sheffer,G. (Eds). (1997). *To Be or Not To Be Neutral: Swedish Security in the Post-Cold War Era*. Dahl, A. S. (Eds), The National Security of Small States in a Changing World. (pp. 175-190). Routledge.

9.Jaquet, L.(1971). *The Role of a Small State within Alliance System. In: Schou A. and Brundtland A. (eds)*. Small States in International Relations.Wiley-Interscience division.

10.Maniruzzaman, T. (1982).*The security of small states in the Third World*. The Australian National University.

11.Neal, A.W (ed). (2017). *Security in a Small Nation Scotland, Democracy, Politics*. Open Book Publishers.

12.Olafsson, B.G. (1998). *Small States in the Global System: Analysis and Illustrations from the Case of Iceland*. Routledge.

13.Szalai, M. (2020). *Small regimes in the Middle East: a conceptual and theoretical alternative to small states in a non-Western region*.Gulf Research Meeting2019.https://link.springer.com/content/pdf/10.1057/s41311-020-00266-0.pdf

14.Vaicekauskaitė, Ž. (2017). Security Strategies of Small States in a Changing World.*Journal on Baltic Security, 3* (2) 7-15. Available from file:///C:/Users/nsaba/Downloads/Security_Strategies_of_Small_States_in_a_Changing_.pdf

15.Walt, S. (1987). The Origins of Alliance. Cornell University Press.

istration. This is a privilege for Kuwait in spreading the value and culture of humanitarian action.

To put it in a nutshell, Kuwait proved to be a remarkable model in foreign policy's a small country in the international system. Furthermore, to be aware of all the security circumstances and challenges around them to emphasize their ability to pursue non-military security policies and achieve better levels of foreign policy.

Abstract:

The current study focuses on the analysis of the Kuwait's non-military security policies. The study is based upon the theory of the Security of Small States. It is discussing Diplomatic ways to achieve these policies of non-military security policies regionally and internationally. The study durations being between 2015 and 2021. Subsequently, the study is divided into three main themes:

First, review the literature of the theory of Security of Small States and other theories such as the Soft Power of Joseph Nye to find out the strengths of small states in maintaining their security regionally and internationally. In addition to highlighting some practical diplomatic ways to ward off the challenges faced by small states.

Second, shed the light on analyzing Kuwait's non-military security policies, which are the Policy of Balance and Neutrality adopted by Kuwait as one of the political pillars of the international system. The Policy of Trust and Independence that has earned the state its regional and global presence. Additionally, Kuwait has been distinguished by proving its role as a neutral, reliable, and independent mediator in many crises.

Third, discuss diplomatic ways to achieve Kuwait's non-military security policies. These were one of the most important peacemaking initiatives in the field of conflict management and humanitarian action. Kuwait has played the mediation diplomacy role that the state has devoted for decades. Additionally, it aims at providing foreign economic assistance to countries around the world since its independence in 1961 until the present days under wise admin-

قواعد النشر

قواعد النشر في سلسلة الإصدارات الخاصة
سلسلة علمية محكمة

- أن يكون البحث أو الدراسة معنية بشؤون دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية.
- أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص العلمي.
- لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أُخرى، ولم يتم نشرها بأي صورة كانت، مع كتابة إقرار وتعهد بذلك.
- ألا يقل عدد صفحات الدراسة عن (٢٥) صفحة (٦٢٥٠ كلمة).
- أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.
- أن يرفق مع البحث أو الدراسة ملخص باللغتين العربية والإنجليزية في حدود (٣٠٠) كلمة.
- أن يرفق الباحث سيرة ذاتية مختصرة.
- أن يمر البحث قبل إجازته للنشر بعملية تحكيم سري من قبل محكمين اثنين على الأقل، متخصصين في مجال التخصص العلمي المقدم فيه البحث.
- يخطر الباحث بنتيجة التحكيم خلال أربعة أسابيع من وصولها إلى إدارة المركز.
- المركز غير ملزم بإعادة الأبحاث للباحث سواء نُشرت أم لم تُنشر.
- لا يحق للباحث أن يقوم بإعادة نشر البحث مرة أخرى إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ النشر، وبالتنسيق مع إدارة المركز.
- يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.
- لا يُمنح الباحث أية مكافأة مالية عن البحث.